https://jsrhs.rcc.edu.ly/
ISSN: 3078-4611
Vol.2 No.2 (2025), 649- 656
Article history:
Received: 04/09/2025
Accepted: 31/12/2025
Published: 31/12/2025

مجلة البحوث المستدامة في العلوم الإنسانية

JSRHS

# الترقية العلمية في الجامعات الليبية: تضارب اللوائح وتقلب المعايير

خيرية محمد شبش [1*]

[1] أستاذ محاضر بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة مصراتة

https://orcid.org/0009-0001-6624-6295

K.shabash@eps.misuratau.edu.ly

https://doi.org/10.36602/jsrhs.2025.2.2.29

**الملخص:** يعاني نظام الترقية العلمية في الجامعات الليبية من إرباك ناتج عن تداخل القوانين وتغيّر شروط النشر المعتمدة، مما أنتج بيئة أكاديمية تتسم بالغموض وتفتقر إلى الإرشاد والتمكين. تعتمد هذه الورقة على المنهج النوعي في تحليل الإشكاليات المرتبطة بتطبيق اللائحة رقم (501) والقانون رقم (4)، مع التركيز على الضغوط المرتبطة بالنشر في المجلات المصنفة دوليًا، في ظل محدودية البنية التحتية وضعف الدعم المؤسسي. وتلخص الورقة إلى ضرورة مواءمة شروط الترقية مع الواقع المحلي وتوحيد المرجعيات اللائحية، بما يسهم في تقليص الفجوة بين الطموح الأكاديمي والإمكانات المتاحة.

**الكلمات المفتاحية:** الترقية الأكاديمية – اللائحة رقم(501) – اللائحة رقم(4) – الدوريات المفهرسة– النشر الدولي – الجامعات الليبية – الدعم البحثي.

**Abstract**

The academic promotion system in Libyan universities suffers from disarray resulting from overlapping laws and changing publication requirements, which has created an academic environment characterized by ambiguity and a lack of guidance and support. This paper employs a qualitative methodology to analyze the issues associated with the implementation of Regulation No. (501) and Law No. (4), with a focus on the pressures related to publishing in internationally indexed journals, amid limited infrastructure and weak institutional support. The paper concludes that aligning promotion criteria with the local context and unifying regulatory references is essential to bridging the gap between academic ambitions and available resources.

**Keywords**: Academic promotion – Regulation No. (501) – Regulation No. (4) – Indexed journals – International publication – Libyan universities – Research support.

## 1. المقدمة:

تشـــهد الجامعات الليبية تداخل في القوانين المتعلقة بنظام الترقية العلمية لأعضـــاء هيئة التدريس، من حيث تداخل القوانين، تضـــارب الشـروط، وتغير معايير اعتماد المجلات العلمية. وكذلك الصـراع بين اللائحة رقم (501) التي كانت مرجعية نظام الترقية سـابقًا، وبين القانون رقم (4) الذي جاء لاحقًا بشـروط أكثر صـرامة دون إلغاء صـريح لما قبله. هذا التباين أحدث ارتباك لدى أعضـاء هيئة التدريس بالجامعات الليبية، حيث تختلف المتطلبات من جامعة لأخرى، بل وأحيانًا من لجنة علمية لأخرى داخل نفس المؤسـسـة، مما أفقد العملية شفافيتها وثباتها.

ونستنتج من ذلك أنه أصبح من الضروري على عضو هيئة التدريس النشر في مجلات دولية مصنفة ضمن قواعد بيانات مثل( Scopus وWeb of Science)، مع ضرورة توفر معامل تأثير معتبر (Impact Factor)، وتصنيفات مثل( Q) (المجلة تقع ضمن الربع الأول من ترتيب المجلات في مجالها العلمي حسـب معامل التأثير أو مؤشـرات الجودة)، وهي اشـتراطات قد تكون مبررة في سـياقات جامعات دولية ذات بنية تحتية بحثية متقدمة، لكنها تُعد مرهقة في البيئة الليبية، التي تفتقر إلى المقومات اللازمة للبحث العلمي، من مراكز، وقواعد بيانات، إلى تدريب ومنح تمويلية. وتزداد حدة التحديات حين تطلب المجلات الدولية المفهرسة رسوم نشر مرهقة، دون وجود دعم مؤسسي، مما يجعل النشر عبئًا شخصيًا بدلًا من كونه فرصة أكاديمية.

**2. مشكلة البحث:**

في ظل هذه التغيرات وافتقار اللجان العلمية إلى الاسـتقرار في قراراتها، يشـعر كثير من الأكاديميين بفقدان الاتجاه، ويتردد السـؤال: أي لائحة نُطبق؟ وأي مجلة نختار؟ وهل ما نُشر سابقًا سيُعتمد اليوم؟ هذه الفوضى التنظيمية أضرت بمصداقية الترقية، وأدخلت الباحثين في حالة من الإحباط والجمود العلمي. أمام هذا التداخل اللائحي، والتضـــارب في الشـــروط، وغياب الدعم، يجد عضـــو هيئة التدريس في الجامعات الليبية نفســـه عالقًا بين متطلبات لا تتناســـب مع واقع البحث المحلي، ومعايير عالمية تُفرض دون تمهيد أو تمكين. فالترقية، التي يُفترض أن تكون حافزًا للتميز والإنتاج، أصبحت عبئًا نفسيًا ومهنيًا، ومصدرًا للإحباط بدل التشجيع، إن تجاهل هذه المشكلة سيؤدي إلى التراجع في جودة البحث والتعليم العالي في البلاد، وابتعاد الكفاءات عن العمل الأكاديمي.

كما أن افتقار العديد من الجامعات الليبية إلى المعامل المجهزة، والأجهزة التقنية الحديثة، والمواد التشغيلية الأساسية، وهي عناصر تعد من المقومات الضرورية لإجراء البحوث التطبيقية ذات الجودة العالية، وتشكل شرطًا أساسيًا لنشر الأبحاث في المجلات العلمية المصنفة دوليًا. وفي السياق ذاته، يعاني أعضاء هيئة التدريس من حرمانهم من فرص الإجازات العلمية في الخارج، إلى جانب غياب الدعم المالي الكافي لتغطية نفقات المشـــاركة في المؤتمرات العلمية، الأمر الذي أدى إلى عزلهم عن الحراك الأكاديمي العالمي، وحد من قدرتهم على مواكبة التطورات البحثية والتفاعل مع باحثين من جامعات دولية، مما انعكس ســـلبًا على تراكم خبراتهم العلمية، وأســـهم في ضـــعف مخرجاتهم البحثية.

**3. التحديات والمعوقات المرتبطة بواقع الترقية العلمية:**

وفي ضوء ما سبق، ومن خلال تحليل التحديات والمعوقات المرتبطة بواقع الترقية العلمية، يهدف البحث إلى دراسة مجموعة من العوامل التي تتطلب معالجتها بشكل منهجي ومدروس. ويمكن تلخيص أبرزها في النقاط الآتية:

**1.3 ازدواجية القوانين والتشريعات:**

إن تزامن العمل باللائحة رقم (501) والقانون رقم (4) دون وضوح في آلية الإلغاء أو الإحلال، خلق حالة من الارتباك في تفسير المرجع المعتمد. هذا التداخل اللائحي، دون أي تفسـير رسـمي أو توحيد في تطبيق الشـروط، أدى إلى وجود تفاوت واسـع في الإجراءات بين الجامعات، بل أحيانًا داخل الجامعة الواحدة، بين كليات أو لجان مختلفة.

فعضو هيئة التدريس الذي نشر بحوث وفق متطلبات سابقة، قد يُفاجأ بعدم اعتمادها لاحقًا، مما يطرح تساؤلات حول مدى عدالة المعايير وتدرجها. ومن جهة أخرى، أثارت القرارات الصـــادرة عن الجهات العليا جدلاً إضـــافيًا في الإطار التنظيمي للترقية العلمية. فالمجلس الرئاسـي الليبي أصـدر القرار رقم (264) لسـنة 2020، الذي منح الهيئة الليبية للبحث العلمي الصـلاحية القانونية لتشـكيل لجنة معنية باعتماد وضمان جودة المجلات العلمية المحكمة. بينما أصدر وزير التعليم العالي والبحث العلمي لاحقًا القرار رقم (145) لسنة 2025م لتشكيل لجنة وزارية ذات مهام مشابهة، مما أدى إلى تداخل في الصلاحيات وخلط في المرجعيات القانونية. ويعد هذا التداخل خرقًا لمبدأ التدرج القانوني والاختصـاص النوعي، إذ يجب أن تظل اللجنة التي شـكلها المجلس الرئاسـي هي الجهة الوحيدة المخولة قانونًا لاعتماد المجلات العلمية في ليبيا، وفقًا للقرار رقم (2020/264). وقد أدى هذا التضارب إلى مزيد من الإرباك لدى الأكاديميين، وزيادة الغموض في آليات اعتماد الأبحاث للنشر والترقية العلمية.

**2.3 شروط النشر الدولي؛ طموح مشروع في بيئة غير مؤهلة:**

الإصـرار على النشـر في مجلات مصـنفة ضـمن قواعد بيانات عالمية (Web of Science ،Scopus)، واشـتراط وجود معامل تأثير (Q1)، يوحي بمحاولة الانضمام إلى التوجهات العالمية للجودة والرصانة، لكن هذه الشروط يجب ألا تكون مقتطعة من سياقها، ففي أغلب الجامعات العالمية التي تعتمد النشر الدولي شرطًا للترقية، يترافق ذلك مع:

1. دعم مالي مخصص للنشر، يغطي تكاليف المجلات المفهرسة.
2. اشتراك مؤسسي في قواعد البيانات العالمية، يمكّن الباحث من الوصول إلى الأدبيات العلمية بسهولة.
3. مراكز بحثية ومجموعات عمل تُوجّه الباحث نحو النشر الرصين.
4. برامج تدريب أكاديمي لصقل مهارات الكتابة والنشر الدولي.

أما في الجامعات الليبية، فإن البيئة البحثية تعاني من محدودية توفر هذه المقومات، مما يجعل الشـروط المفروضـة غير قابلة للتطبيق فعليًا، وتحمل في طياتها نوعًا من الإقصاء غير المقصود. فعلى سبيل المثال، تقوم جامعة مصراتة بمنح عضو هيئة التدريس مكافأة مالية قدرها(1000 دينار ليبي) في حال النشر في مجلة مصنفة ضمن قاعدة بيان(Q1) ، ويتم صرف هذا المبلغ بعد عملية النشر. إلا أن هذه المكافأة لا تغطي فعليًا التكاليف المرتفعة المرتبطة بالنشر في مثل هذه المجلات، مما يشكل عائقًا إضافيًا أمام الباحثين ويقلل من فرص تحقيق الشروط المطلوبة للترقية.

في المقابل، تتبنى العديد من الجامعات العربية سياسات واضحة لدعم النشر الدولي، إدراكًا منها لأهمية تهيئة بيئة بحثية متكاملة قبل فرض المعايير العالمية. فعلى سبيل المثال، تعتمد جامعة الملك سعود في المملكة العربية السعودية برنامجًا تمويليًا يغطي رسوم النشر في المجلات المصنفة ضمن قواعد بيانات (Scopus وWeb of Science)، إلى جانب منح مكافآت مالية للنشر في المجلات ذات التصنيفات المرتفعة (Q). وتوفر جامعة قطر دعماً ماليًا مباشرًا للمقالات المنشورة في المجلات المحكمة دوليًا، بالإضافة إلى اشتراكات مؤسسية في قواعد البيانات العالمية وبرامج تدريبية لتطوير مهارات النشر العلمي. أما في الإمارات العربية المتحدة، فتقدم جامعة الشارقة تغطية لتكاليف النشر في المجلات المفهرسة، ضمن نظام حوافز للباحثين النشطين. كما تنتهج الجامعات العربية الأخرى سياسات مماثلة، من خلال صرف مكافآت مالية وتشجيعية للنشر في المجلات الدولية ذات معامل التأثير.

أمام هذا الدعم المؤسسي الواضح في دول الجوار، تغيب مثل هذه المبادرات عن الجامعات الليبية، التي ما تزال تطالب أعضاء هيئة

التدريس بالنشر الدولي دون أن توفر لهم الحد الأدنى من أدواته، لا من حيث البنية التحتية ولا من حيث التمويل، مما يجعل النشر عبئًا فرديًا لا وسيلة تطوير أكاديمي، ويفتح الباب أمام مظاهر التفاوت والتمييز داخل المجتمع الجامعي.

**3.3 النشر كعبء لا كفرصة أكاديمية:**

من المؤسف أن يصبح النشر العلمي، الذي يُفترض أن يكون وسيلة تطوير وتفاعل مع المجتمع العلمي العالمي، عبئًا ماديًا ونفسيًا على أعضاء هيئة التدريس، خاصة من لا يملكون دخلًا إضافيًا أو دعما من مؤسساتهم. فشرط النشر في مجلة مصنفة قد يُلزم الأكاديمي بتحمل رسوم نشر مرتفعة، دون تعويض، مما يُخرج الترقية من كونها استحقاقًا علميًا إلى معركة مالية. وفي ظل غياب الدعم المؤسسي، يتحمل الأكاديمي تكلفة النشر الدولي من ماله الخاص، وقد تتراوح هذه التكاليف بين (1000 و3000 دولار أمريكي) للبحث الواحد، بحسب طبيعة المجلة وتصنيفها. وتشير عينة من المجلات المفهرسة ضمن (Scopus وWeb of Science) إلى أن متوسط تكلفة النشر يقدّر بحوالي (1600–2000 دولار)، وهو مبلغ يفوق راتب عضو هيئة التدريس في كثير من الحالات.

ومن أبرز مظاهر الإرباك في نظام الترقية العلمية هو تداخل القوانين واختلاف المرجعيات، خصوصًا بين اللائحة رقم (501) والقانون رقم (4) التي جاءت لاحقًا دون إلغاء رسمي للأول. هذا أدى إلى حالة من التشتت بين أعضاء هيئة التدريس واللجان العلمية على حد سواء.

ففي حين تتيح اللائحة (501) الترقية عبر عدد أقل من الأبحاث، بعضها مقبول في مجلات محلية أو عربية، يشترط القانون رقم (4) زيادة في عدد الأوراق المطلوبة، مع إلزام بالنشر في مجلات مصنفة دوليًا ضمن قواعد بيانات مثل (Scopus أو Web of Science)، بالإضافة إلى وجود معامل تأثير وتصنيفات (Q) صارمة.

الأمر لم يتوقف عند نوع المجلات فقط، بل شمل حتى عدد الأوراق العلمية، حيث تختلف المعايير من درجة إلى أخرى، ومن جامعة لأخرى، بل وحتى من لجنة إلى أخرى داخل نفس المؤسسة. وهذا التباين جعل بعض أعضاء هيئة التدريس يحاولون "الالتفاف" أو التوفيق بين النظامين بما يتوفر لديهم من إنتاج علمي، أو يضطرون لتأجيل التقديم لحين فهم ما هو المطلوب بدقة.

**4. أثر هذه التحديات على جودة الإنتاج العلمي:**

هذه التحديات أدت إلى جمود أكاديمي، حيث تراجع عدد الأبحاث المُنجزة، وانخفض دافع النشر العلمي، وأصبحت الترقية هدفًا إداريًا لا علميًا. كما أن الإحباط المهني دفع بعض الكفاءات إلى ترك الساحة الأكاديمية، أو الاكتفاء بالحد الأدنى من الجهد العلمي، مما يُهدد مستقبل جودة التعليم الجامعي في البلاد.

وهكذا، يجد عضو هيئة التدريس نفسه في دوامة من الغموض، لا يعلم أي لائحة يطبّق، ولا عدد الأوراق المعتمد فعليًا، ولا نوعية المجلات المقبولة، وكل ذلك في ظل عبء مادي متزايد، وضغط نفسي دائم، وعدم وجود مرجعية موحدة أو رؤية واضحة للمستقبل الأكاديمي.

**5.الدراسة النوعية:**

نظرًا للتحديات التي يواجهها أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الليبية فيما يخص الترقية الأكاديمية والنشر في المجلات المصنفة دوليًا، تم إجراء مقابلات شخصية شبه مهيكلة مع تسعة (9) من أعضاء الهيئة التدريس، تم اختيارهم بأسلوب العينة القصدية من عدد من الجامعات الليبية المختلفة، بهدف جمع بيانات نوعية تعكس تجاربهم الحقيقية. وأعدت المقابلات وفق التالي:

أ. تحديد عناصر المقابلات الشخصية: تستدعي عملية جمع البيانات النوعية وفق أسلوب المقابلات شبه المهيكلة، أن يقوم الباحث بتحديد بروتوكول المقابلة الشخصية. يشير هذا البروتوكول إلى العناصر العامة التي تقود المقابلة الشخصية والتي تعزز مصداقية المقابلة من خلال التأكيد من أن الموضوع قيد المقابلة مفهوم من قبل الباحث وبشكل صحيح وبدون أي غموض. لقد تضمن بروتوكول المقابلات الشخصية على التمويل المحدود للنشر، التباين في تطبيق اللوائح، تأخر صرف مكافآت النشر، وتعقيد الإجراءات الإدارية، بهدف توضيح أثر هذه العوامل على دوافع الباحثين وإنتاجهم العلمي في سياق البحث.

ب. تحديد المشاركين بالمقابلات: حيث تمثلت أفراد العينة (المشاركون) في أعضاء هيئة التدريس.

ت. تنفيذ وتحليل المقابلات شبه المهيكلة: سعياً إلى ضمان جمع وتحليل بيانات نوعية ذات جودة مرتفعة فقد تم تحليلها وفق أسلوب تحليل البيانات النوعية(QDA) (Qualitative Data Analysis) المقترح من كل من Taylor and Gibbs (2010)، والذي يتم وفقا للخطوات التالية:

1. توثيق المقابلات بكل البيانات والتعبيرات الواردة من المقابلين.
2. ترميز المقابلات.
3. تحليل الأفكار الواردة بكل مقابلة إلى عدد من العناصر.
4. حصر كافة العناصر المتشابهة من كل المقابلات والتي تدعم أفكار متشابهة.
5. إعادة تركيب الأفكار المتشابهة في فكرة واحدة تدعم جزئياًأكلياً (أو تنفي) سؤال المقابلة.
6. تكوين إطار عام يتكون من عدد من المؤشرات النوعية ذات دلالات محددة.

وبذلك تم التوصل إلى مجموعة من النتائج موضحة في الجدول رقم (1)، فيما يلي:

**جدول رقم (1) نتائج الدراسة النوعية**

| المشارك | الاقتباسات | المؤشرات | الدلالات |
|---|---|---|---|
| 7.5.3.1 | فرض النشر في مجلات( Q ) دون توفير دعم مالي كافي يجعل فرص الترقية محدودة جدًا | 1- اشتراط النشر في مجلات مصنفة (Q)<br>2- غياب الدعم المالي المؤسسي | تقييد فرص الترقية العلمية نتيجة عدم التوازن بين متطلبات النشر والإمكانات المتاحة |
| 9.6.5.3. | غياب وضوح الاجراءات يؤدي إلى ارتباك بين الباحثين | 1- غياب توثيق واضح للقرارات الإدارية<br>2- عدم وضوح المجلات المعتمدة بشكل جبد | ضعف الشفافية المؤسسية وغموض معايير الترقية الأكاديمية |
| 4.3.2.1 | السياسات في الجامعات العربية المجاورة أكثر وضوحًا وعدلاً مقارنة بالواقع الليبي | 1- وضوح السياسات في الجامعات المقارنة<br>2- ضعف العدالة في السياسات المحلية | إدراك فجوة العدالة التنظيمية في نظام الترقية |
| 9.8.6.2.1 | غياب التمويل الكافي للنشر في المجلات المصنفة عالميًا يُعد أحد العوائق الرئيسية أمام الترقية | 1- نقص التمويل البحثي<br>2- ارتفاع تكاليف النشر الدولي | عوائق مالية تحد من الإنتاج البحثي والترقية |
| 9.5.3.1 | طول وتعقيد الإجراءات الإدارية يزيد من صعوبة الحصول على الترقية حتى بعد استيفاء شروط البحث | 1- تعقيد الإجراءات الإدارية<br>2- طول فترة وإجراءات الترقية | عبء إداري يقلل من كفاءة نظام الترقية العلمية |
| 8.6.4.3.1 | نقص الدورات التدريبية في مهارات النشر الدولي | 1- ضعف التدريب البحثي<br>2- قصور التأهيل للنشر الدولي | انخفاض القدرة على النشر في مجلات ذات معامل تأثير مرتفع |
| 8،6،3.1 | ضعف البنية التحتية البحثية، بما في ذلك المختبرات وقواعد البيانات | 1- ضعف البنية التحتية<br>2- نقص الموارد البحثية | بيئة بحثية غير داعمة للتميز الأكاديمي |

| | | | |
|---|---|---|---|
| 8.6.5.3.1 | غياب الحوافز المالية يقلل من دافع الباحثين نحو النشر عالميًا | 1- ضعف الحوافز التشجيعية<br>2- غياب الدعم التحفيزي | انخفاض الدافعية البحثية لأعضاء هيئة التدريس |
| 9.7.4.2.1 | تطبيق لائحة الترقيات لم يكن موحدًا على جميع المتقدمين | 1- عدم توحيد تطبيق اللوائح<br>2- ازدواجية المعايير | ضعف العدالة وتكافؤ الفرص في الترقية |
| 8،6،3.2.1 | طلب عدد أكبر من الأبحاث من أعضاء هيئة التدريس | 1- غياب التبرير الإداري<br>2- تفاوت متطلبات الترقية | الإحساس بعدم الإنصاف المؤسسي |
| 8.7.6.3.2 1. | مكافآت النشر أقل من التكاليف الفعلية للنشر | 1- ضعف مكافآت النشر<br>2- ارتفاع تكاليف المجلات المصنفة | عبء مالي مباشر يتحمله الباحث |
| 8.6.5.3.2 1. | تأخر صرف مكافآت النشر يقلل من فاعلية هذه الحوافز | 1- بطء الإجراءات المالية<br>2- طول فترة الحصول على المكافأة | تراجع الأثر التحفيزي للدعم المال |

المصدر: إعداد الباحثة

يتضح من نتائج الجدول أن نظام الترقية العلمية في الجامعات الليبية يواجه مجموعة من التحديات الهيكلية والتنظيمية، يأتي في مقدمتها غياب الدعم المالي للنشر الدولي، وضعف وضوح معايير الترقية، وضعف توحيد تطبيق اللوائح، مما أسهم في تقليص فرص الترقية وإضعاف الشعور بالعدالة المؤسسية لدى أعضاء هيئة التدريس.

كما أظهرت النتائج أن تعقيد الإجراءات الإدارية وضعف البنية التحتية البحثية وقلة التدريب المتخصص في مهارات النشر الدولي تمثل عوامل رئيسية تعيق الوصول إلى المجلات المصنفة عالميًا.

إضافة إلى ذلك، فإن ضعف الحوافز المالية وتأخر صرف مكافآت النشر أضعف الدافعية البحثية، وأسهم ذلك في حالة من الإحباط وعدم الرضا عن نظام الترقية الأكاديمية.

## 5. توصيات البحث:

في ضوء ما تم طرحه من تحديات تتعلق بنظام الترقية العلمية في الجامعات الليبية، يوصي هذا البحث بضرورة توحيد الإطار القانوني والتنظيمي من خلال دمج أو تنسيق اللائحة رقم (501) والقانون رقم (4) في وثيقة مرجعية واضحة وشفافة، بما يضمن العدالة والاتساق في التطبيق. كما تؤكد على مواءمة معايير الترقية مع الواقع المحلي للبحث العلمي، مع الحفاظ على المعايير الأكاديمية العالمية، وذلك من خلال توفير بنية تحتية بحثية متكاملة تشمل معامل وتجهيزات حديثة، ومكتبات إلكترونية، وقواعد بيانات علمية، بما يمكّن الباحثين من تلبية متطلبات النشر الدولي.

ويؤكد البحث على أهمية تعزيز برامج الدعم المؤسسي عبر التدريب على مهارات البحث والنشر الأكاديمي، وتقديم حوافز مادية ومعنوية للباحثين، إلى جانب إنشاء مراكز استشارية داخل الجامعات لتقديم الإرشاد والتوجيه فيما يتعلق بإجراءات الترقية ومتطلباتها. كما يشجع على دعم المجلات الوطنية المحكمة ورفع مستواها الأكاديمي، لتكون منصة انتقالية تدعم الباحثين المحليين وتؤهلهم للنشر الدولي.

ومن الناحية التطبيقية، يوصي البحث بتصميم برامج تدريبية متخصصة، وتطوير منصات إلكترونية وطنية تربط الجامعات الليبية بقواعد بيانات عالمية، إضافة إلى إطلاق مشاريع بحثية مشتركة مع مؤسسات دولية لتعزيز الإنتاج العلمي. وكذلك إلى بناء نظام رقمي موحد لإدارة ملفات الترقية العلمية، بما يعزز الشفافية ويحد من التباين بين المؤسسات، وإجراء دراسات تقييمية دورية لقياس أثر اللوائح والسياسات الجديدة على جودة البحث العلمي. وأخيرًا، تشدد على ضرورة ربط معايير الترقية العلمية بمؤشرات الأداء الأكاديمي النوعي، لضمان الارتقاء بجودة التعليم العالي وتعزيز دور الجامعات الليبية في الإنتاج المعرفي العالم.

ويمكن تلخيص أبرز هذه التوصات في النقاط التالية:

- مراجعة وطنية موحدة وشاملة لشروط الترقية العلمية.
- توحيد المرجع اللائحي والإجرائي.

- تقديم دعم فعلي للنشر العلمي.
- مراعاة الواقع المحلي عند استيراد المعايير الدولية.

**6. الخاتمة:**

يمثل البحث العلمي نبراس النهضة والتقدم في الأمم، وهو الرهان الأسمى لبناء مستقبل مستدام قائم على المعرفة والابتكار؛ وفي هذا السياق، تشكل منظومة الترقية العلمية في الجامعات الليبية أحد المحاور الحيوية التي تقف على مفترق طرق، بين واقع يئن تحت وطأة التحديات المؤسسية والتشريعية، وطموحات تسعى إلى الالتحاق بركب الحضارة العلمية العالمية.

لا يمكن للترقية العلمية أن تتحقق على أرض صلبة ما لم تتوافر شروط العدالة والشفافية، ولتكن محفزة لأعضاء هيئة التدريس، لا أن تكون مصدرًا للإحباط والتردد. إن استمرار الوضع الراهن، حيث تتشابك القوانين وتتباين المعايير، ويُفرض على الباحثين أعباء مالية وبيروقراطية لا تتناسب مع واقعهم، يشكل تهديدًا حقيقيًا للإبداع الأكاديمي ولبقاء الكفاءات العلمية.

ومن هذا المنطلق، يتوجب على الجهات المسؤولة، وفي مقدمتها وزارة التعليم العالي، والمركز الوطني لضمان الجودة، ومجالس الجامعات، تبني رؤية إصلاحية شاملة، تراعي خصوصيات السياق المحلي، وتوازن بين الالتزام بالمعايير الدولية، وحاجات الباحثين الفعلية.

إن هذا الإصلاح لا ينبغي أن يقتصر على مراجعة النصوص اللائحية فحسب، بل يشمل توفير بيئة بحثية متكاملة تحفّز على الإنتاج العلمي، وتوفر الدعم المالي والمعنوي، وتفتح أبواب التدريب والتأهيل، بما يضمن استدامة التميز والابتكار.

فمستقبل البحث العلمي في ليبيا مرتبط ارتباطًا وثيقًا بإرادة سياسية راسخة، وقيادة فاعلة، تسعى لبناء منظومة تعليم عالي تقدر العلم، وتحتفي بالباحثين، وتضعهم في قلب التنمية الوطنية، لتعبر بهم إلى آفاق متجددة من المعرفة والازدهار.

ومن هذا المنطلق، فإن أي إصلاح حقيقي لمنظومة الترقية العلمية لا يمكن أن يتحقق دون توفير بيئة أكاديمية عادلة ومحفزة. فهل يمكن أن تطالب الجامعات الليبية أعضاء هيئة التدريس بالوصول إلى معايير النشر العالمية، في الوقت الذي يحاصرهم فيه ضعف التشريعات، وغياب الدعم، وانعدام البنية البحثية؟ إن الإجابة عن هذا السؤال يشكل مفتاحًا لأي إصلاح جاد لمستقبل البحث العلمي في ليبيا.

**المراجع:**

جامعة الأمير سلطان. (2023). سياسة ترقية أعضاء هيئة التدريس. جامعة الأمير سلطان.

جامعة الشارقة. (د.ت) قسم النشر العلمي.

جامعة القاهرة. (2023، 15 مارس). إعلان استكمال صرف مكافآت النشر الدولي.

جامعة الملك سعود بن عبد العزيز للعلوم الصحية. (2017). اللوائح الداخلية لأعضاء هيئة التدريس.

جامعة الملك سعود. (2024). مبادرة دعم النشر العلمي عالي الجودة والتأثير.

القانون رقم 4 لسنة 2020 بتعديل القانون رقم 2 لسنة 2018 بشأن الجامعات. (2020، يوليو 21). المجمع القانوني الليبي.

القرار رقم 1023 لسنة 2022 بشأن تعديل بعض ضوابط الترقية لأعضاء هيئة التدريس الجامعي. العدد السابع، الصفحات 217–218.

القرار رقم 510 لسنة 2022 م. بشأن تعديل جزئي لقرار رقم 339 لسنة 2022 م. القاضي بضوابط نشر الإنتاج العلمي لغرض الترقية لأعضاء هيئة التدريس.

المجلس الرئاسي الليبي. (2020). قرار المجلس الرئاسي رقم (264) لسنة 2020م بشأن اللائحة التنظيمية لاعتماد وضمان جودة المجلات العلمية المحكمة. استرجع في 17 سبتمبر 2025.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي – ليبيا. (2025). قرار وزير التعليم العالي والبحث العلمي رقم (145) لسنة 2025م بشأن تشكيل لجنة وزارية لاعتماد المجلات العلمية.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. (2020). اللائحة رقم (4) بشأن معايير ترقية أعضاء هيئة التدريس الجامعيين. طرابلس: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

وزارة التعليم، جامعة مصراتة. (2023). خطاب رسمي حول لوائح ترقية أعضاء هيئة التدريس الجامعي. مصراتة.

Taylor, C., & Gibbs, G. R. (2010). What is qualitative data analysis (QDA)? Online QDA Web Site, University of Huddersfield. Retrieved from

http://onlineqda.hud.ac.uk/Intro_QDA/what_is_qda.ph